أنباء لبنانية

علي حسن خليل من دار الفتوى: ملتزمون بالمبادرة الفرنسية وبإنجاح الرئيس المكلف

حكومة أديب على المشارف.. و«المال» بين من يسمي ومن يختار!

بيروت ـ عمر حبنجر وداود رمال

مجمل التطورات تضع حكومة الرئيس المكلف مصطفى أديب على سكة الولادة، وان الشروط والشروط المضادة المعرقلة للمهل والمواعيد أخذت طريق الحلحلة عبر قاعدة التسوية السياسية التي لا تتقبل وجود غالب ومغلوب، ولو أن آلية التشكيل المعتمدة الفرنسية الأصل، كانت ترنو الى التغيير انطلاقا من تشكيل حكومة المستقلين.

والقديم المتجدد هو النقاش الدائر بين فريق الثنائي الشيعي الذي رحب بمبادرة الرئيس سعد الحريري تسمية شيعي لوزارة المال، لمرة واحدة وأخيرة، خرقا للسد، بحسب وصف الرئيس نبيه بري، وبين فريق الرئيس المكلف مصطفى أديب، فالثنائي يريد تقديم عدد من الأسماء واديب يختار منها، معتبرا ان الأهم من موقف الحريري هو تعامل الرئيس المكلف مع هذه المبادرة، في حين يرى أديب انه يطرح هو عددا من الأسماء وعلى «الثنائي» ان يختار من بينها.

هذا الجدل اثار حفيظة الرئيس ميشال عون، الذي لاحظ في تصريح لمكتبه الإعلامي ان تشكيل الحكومة يتم بالتشاور بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف، وكأنه أراد ان يقول: لا بين الرئيس نبيه بري ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري، والا سيكون لباقي الكتل النيابية الحق بتسمية مرشحيها من خارج المداورة الوزارية اسوة بـ «الثنائي». أحد النواب نقل عن بري أن المسألة ستتحرك خلال ساعات.

وتردد في هذا السياق انه تم الاتفاق على اسم وزير المال الجديد، وهو مصرفي لبناني يعيش في فرنسا وقريب من فريق الرئيس ايمانويل ماكرون، يدعى أحمد محمود شمس الدين من بلدة «زوطر الشرقية» الجنوبية.

وسارعت بعض مواقع التواصل الى نشر سيرة ذاتية للوزير العتيد تظهر انه من اسرة جميع أفرادها يشغلون مواقع في حركة أمل، أو بدعم من الحركة، وقد تواصل الرئيس المكلف مصطفى أديب مع الرئيس ميشال عون وأبلغه انه بصدد التباحث مع الثنائي الشيعي، وانه لن يذهب اليه الا والتشكيلة الحكومية بيده.

هذا الانتعاش لم يكن متوقعا لمسار التأليف، وقد أحرج حزب الله وحركة أمل، ومن هنا كان هذا التخبط في الردود الذي تراوح في رفض متوتر لمبادرة سعد الحريري من جانب حزب الله، وتريث بتفاؤل من جانب حركة أمل.

التجاوب الكلامي اللاحق من جانب «الثنائي» ارتبط بوجوده وحيدا في لعبة تعطيل تشكيل الحكومة، فالرئيس عون وتياره لم يستطيعا مجاراته في هذا الموقف، والتجاوب الظاهر غرضه استيعاب نقمة الناس، بانتظار الضوء الأخضر الايراني، المراهن على اشعاعه من موسكو، التي يزورها وزير خارجية ايران محمد جواد ظريف، وهذه المراهنة قائمة منذ تكليف أديب تشكيل الحكومة.

من جهته، اكد وزير المال السابق علي حسن خليل من دار الفتوى التزام كتلة التنمية والتحرير وحركة امل والرئيس نبيه بري بإنجاح المبادرة الفرنسية، وقال بعد زيارة لمفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان، على رأس وفد من الكتلة، اننا ندعم هذه المبادرة بكل مندرجاتها بدءا من تشكيل حكومة سريعا وصولا لعقد مؤتمر الدعم للبنان واطلاق ورشة الاصلاحات على مستوى السلطة التنفيذية وعلى مستوى تشكيل الحكومة.

واكد خليل الحرص على انجاح الرئيس مصطفى اديب وعلى تأمين كل الدعم له في المرحلة المقبلة، نافيا ربط تمسك الثنائي الشيعي بالعقوبات الأميركية التي طالته والوزير السابق يوسف فنيانوس.

الى ذلك، ترأس رئيس الجمهورية العماد ميشال عون اجتماعا أمنيا أمس حضره رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب والوزراء المعنيون وقادة الأجهزة العسكرية والأمنية، وخصص الاجتماع للبحث في حوادث نقل أشخاص عبر المراكب بصورة غير شرعية من الشاطئ اللبناني في اتجاه قبرص بعدما تزايدت هذه الحوادث ووقع فيها ضحايا من مختلف الأعمار.

واطلع المجتمعون على التقارير المتوافرة لدى الأجهزة العسكرية والأمنية والسبل الآيلة إلى ضبط هذه المخالفات. وبعد النقاش، تقرر تكليف المديرية العامة للأمن العام التواصل مع السلطات القبرصية لوضع الإجراءات اللازمة لاسترداد المهاجرين.

الرئيس العماد ميشال عون خلال ترؤسه اجتماعا أمنيا بحضور رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب (محمود الطويل)

أسعد درغام لـ «الأنباء»: عون لم يخطئ في توصيف الوضع بأنه سيؤدي بنا إلى جهنم

بيروت ـ زينة طبارة

النائب اسعد درغام

رأى عضو تكتل لبنان القوي النائب اسعد درغام، أن التمايز في عملية تشكيل الحكومة بين رئيس الجمهورية والتكتل المشار اليه من جهة، وبين الثنائي الشيعي من جهة ثانية، لاسيما لجهة الاختلاف في وجهات النظر، حول دستورية حصر حقيبة المالية بالطائفة الشيعية الكريمة، لا يعني سقوط ورقة التفاهم مع حزب الله، خصوصا ان اتفاق مار مخايل كناية عن خطوط وطنية استراتيجية عريضة، لا يلغيها التمايز في بعض المواقف بين الطرفين، علما ان لا حلفاءنا الاستراتيجيين، ولا شركاءنا في التسوية، تماهوا خلال الاشهر المنصرمة مع طروحاتنا وتوجهاتنا في كيفية بناء الدولة.

ولفت درغام في حديث لـ «الأنباء» الى أن لبنان يواجه واقعا صعبا ودقيقا للغاية، والمطلوب بالتالي اخراجه من نفق تشكيل الحكومة بأقل خسائر ممكنة، انما على قاعدة احترام النصوص الدستورية، من هنا يؤكد درغام ان تكتل لبنان القوي يرحب بمبادرة الرئيس سعد الحريري، وبكل مبادرة اخرى من شأنها الحد من الخسائر على المستوى الوطني، والمساهمة المباشرة في تسهيل تأليف الحكومة، مستدركا ردا على سؤال، بأن التكتل يرفض رفضا قاطعا ما يسمى بالمثالثة، مقابل تنازل الثنائي الشيعي عن وزارة المالية، خصوصا ان دقة المرحلة الراهنة لا تسمح بمقاربة مثل هذا الطرح الذي ينطوي على تعقيدات قد تدخل لبنان في نفق نعرف اين يبدأ لكننا نجهل اين ينتهي.

وعليه اكد درغام ان رئيس الجمهورية لم يخطئ في توصيفه للوضع القائم، خصوصا لجهة اعتباره مجازيا ان استمرار الوضع على تعقيداته سيودي بنا الى جهنم، متمنيا بالتالي على القوى السياسية كافة، ان تعي خطورة المرحلة التي لا تحتمل لا لعبة شد الحبال، ولا عض الاصابع، ولا المغامرة بما تبقى من اسس وطنية تمنع سقوط الكيان اللبناني، مؤكدا بالتالي ان البديل عن تقديم التنازلات من قبل الجميع لصالح ولادة الحكومة، سيكون دون ادنى شك دخول البلاد في فوضى اقتصادية ونقدية وامنية واجتماعية، ومنها الى خراب شامل على مساحة الوطن، حيث سيصعب على الجميع لملمة الوضع.

«كورونا» يواصل التسلل.. ومصرف لبنان ينفي إصابة الحاكم ونائبه

بيروت ـ أحمد منصور

تزداد المخاوف من التسلل الصامت والتفشي السريع لوباء الكورونا في الجسم اللبناني، والمتنقل في المناطق وفي الإدارات والمراكز الحكومية، وسط حال كبيرة من الخوف والرعب من انتشار واهداف هذا الوباء الجديدة، والتي تتكشف يوميا بشكل مخيف، وكان آخرها تسلله لمصرف لبنان، حيث أفيد عن تسجيل 20 اصابة من الموظفين، فيما أصدر المصرف بيانا قال فيه: «عطفا على المعلومات المتداولة في الإعلام حول إصابات بجائحة الكورونا في مصرف لبنان، نؤكد ان العدد التراكمي منذ شهر مارس وحتى الان هو 17 إصابة ومعظمهم شفي وعاود العمل، ولا أحد منهم لديه عمل أو تواصل مع إدارة المصرف العليا».

واشار الى «أن نتائج فحوصات نائب الحاكم الأول كانت غير صحيحة وأثبتت بفحصين سلبيين آخرين أحدهما من ذات المختبر والثاني من مصدر آخر قبل سفره». وأكد البيان «ان حاكم المصرف أجرى الفحص لأسباب السفر وهو لم يحضر أي اجتماع دون اتخاذ الاجراءات الوقائية كافة، وقد أتت نتائج الفحص سلبية».

في هذا الوقت تأكدت إصابة إحدى المحاميات المتدرجات بڤيروس كورونا في طرابلس، والتي كانت قد شاركت بحفل حلف قسم اليمين الخميس الماضي بتاريخ 2020/9/17، وتمنى نقيب المحامين محمد المراد على جميع المحامين الذين كانوا قد شاركوا في حفل حلف قسم اليمين حجر أنفسهم مدة 5 أيام.

وتم إجراء فحص PCR لـ 108 ممن شاركوا بحفل قسم اليمين، بمن فيهم النقيب محمد المراد وأعضاء مجلس النقابة.

وعلى الرغم من الدعوات والاجراءات يسجل الڤيروس ارقاما صادمة بالاصابات، وقد أعلنت وزارة الصحة العامة عن تسجيل 940 إصابة جديدة مقسمة بين 923 محلية و17 وافدة، كما أعلن عن تسجيل 13 حالة بالڤيروس المستجد.

في هذه الأثناء أكدت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في بيان لها أن حصيلة الاختبارات الصحية العائدة لڤيروس «كورونا» في سجن رومية المركزي (PCR) بلغت 956 اختبارا، أظهرت وجود 352 حالة إيجابية و604 حالات سلبية، و7 حالات أدخلت الى المستشفى لتلقي العلاج.

الى ذلك ادعت النيابة العامة في بيروت على طالبة جامعية شاركت في الامتحانات رغم علمها حاملة للڤيروس.

أنباء مصرية

رقم قومي لكل عقار ووحدة سكنية قبل نهاية 2021

مدبولي: مد مهلة التصالح على مخالفات البناء شهراً والدولة لن تهدم أي عقارات مأهولة بالسكان

القاهرة ـ هالة عمران

أكد رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مدبولي أنه خلال الاجتماع المهم الذي عقد امس مع الرئيس عبدالفتاح السيسي، تم استعراض الموقف الاقتصادي والتحرك المرتقب خلال العام المالي الحالي، موضحا أن المؤشرات الاقتصادية تشهد نسبة نمو وتحسن كبير خلال الشهرين الأوليين من العام المالي الحالي (يوليو ـ أغسطس) بشكل أفضل من الشهرين من العام المالي الماضي، وهو ما يعززه ذلك بإشادة كل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية التي تصنف الاقتصاد المصري بالجيد والإيجابي والذي يؤدي أداء قويا ومتناميا، مما يجعل الدولة تتخذ أي قرارات وتضخ استثمارات جديدة في كل القطاعات.

وقال رئيس مجلس الوزراء امس انه تم أيضا التطرق لملف التصالح على مخالفات البناء، موجها الشكر للمواطنين الذين تجاوبوا مع الدعوات الحكومية حيث تقدم مليون و400 ألف مواطن لطلبات التصالح، ونتيجة لرغبة عدد المواطنين والإقبال على كل المنافذ بالمحافظات ورغبة من الحكومة وتيسيرا للاجراءات تقرر مد المهلة النهائية شهرا إضافيا من الآن بحيث يكون النهائي بحلول 30 أكتوبر المقبل.

وأكد مدبولي أن التوجه الذي تسير به الدولة يعطي المردود الإيجابي في ثابت الاقتصاد المصري وثقة العالم كله في التقدم المصري الحالي، وأن مصر من الدول القليلة في العالم العربي وافريقيا التي استطاعت ومازالت أن تؤدي أداء اقتصاديا قويا متناميا بالإيجاب.

وأشار إلى أن المواطنين مع نهاية المدة الجديدة للتصالح على مخالفات البناء، واستطاعت الدولة تجميع أكبر عدد من المصالحات، سيكون المواطن وقتها تم مدة بكل الوثائق الرسمية والتي تصحح موقفه القانوني وتزيل عنه أي ضغوط مستقبلية، داعيا المواطنين إلى الإسراع في تقديم كل الأوراق اللازمة واستكمالها في المدة الجديدة، لافتا إلى أنه إذا وجد أن هناك عددا كبيرا من المواطنين الذين سيتقدمون بطلبات التصالح، ستراعي الدولة ذلك في تيسير كل الإجراءات لصالح المواطن المصري وتزيل كل المشكلات التي يواجهها المواطنون مهما كان حجمها.

وشدد رئيس الوزراء على أن الدولة لن تقوم أبدا بهدم أي عقارات مأهولة بأهالينا وأسرنا لكن الهدف الأساسي من هذه الإجراءات هو تقنين الأوضاع بشكل قانوني وبمستندات رسمية، مشيرا إلى أن الحكومة تراجع باستمرار الاشتراطات التخطيطية لفتح المجال للبناء مرة أخرى عقب انتهاء مدة وقف البناء والتي تستمر 6 أشهر وتنتهي في 24 نوفمبر، وأن الحكومة قبل هذا التاريخ ستعلن كل الاشتراطات الجديدة لعودة البناء مرة أخرى في كل المدن المصرية القائمة، بما في ذلك توقف البناء في العقارات الخاصة به أو من يريد البناء على أراض جديدة تحددها الاشتراطات الجديدة.

وأوضح مدبولي أن الحكومة تراعي البعد الاجتماعي في الريف المصري، وأن التوجه الذي تقوم به الحكومة أنه سيتم وضع اشتراطات عامة وموحدة لكل المدن والقرى تشجع البناء الرأسي لكل القرى المصرية وعدم استنزاف أراض زراعية جديدة واستغلال الأراضي المسموح بالبناء عليها بشكل منظم، داعيا المواطنين عند وجود أي شكوى إلى التقدم لمنظومة الشكاوى بمجلس الوزراء لحلها فورا.

وأشار رئيس الوزراء الى أنه سيكون لكل عقار أو وحدة سكنية أو تجارية أو صناعية في مصر رقم قومي وقبل نهاية 2021 سيكون تم استكمال هذه المنظومة بالكامل لتنظيم كل حركة البيع والشراء للعقارات المصرية ويتم تداول البيع والشراء لهذه العقارات بشكل رسمي ووضعه قانوني مما سيساعد على حماية الأصول العقارية في مصر.

جانب من اجتماع اللجنة الوزارية الاقتصادية برئاسة رئيس الحكومة د.مصطفى مدبولي

أنباء سورية

خسائر الاقتصاد السوري 442 مليار دولار في 8 سنوات ونحو 12 مليوناً يحتاجون لمساعدة

وكالات: كشف تقرير أممي أصدرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) بالتعاون مع جامعة «سانت أندروز» البريطانية، عن أن خسائر الاقتصاد السوري بلغت حوالي 442 مليار دولار خلال 8 سنوات من الحرب المتواصلة في البلاد منذ 2011.

وأوضح التقرير أن «قطاعات الإسكان والتعدين والنقل والأمن والتصنيع والكهرباء والصحة كانت أكثر القطاعات تضررا من الحرب». وقدر التقرير خسائر رأس المال بنحو 117,7 مليار دولار، والخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 324,5 مليار دولار، مضيفا: «ما يضع تكلفة الاقتصاد الكلي للصراع عند نحو 442 مليار دولار».

وقالت اللجنة في بيان بمناسبة صدور التقرير: «على الرغم من ضخامة هذا الرقم، إلا أنه لا يلخص حجم معاناة السكان الذين تم تسجيل 5,6 ملايين شخص منهم كلاجئين، و6,4 ملايين كنازحين داخليا، و6,5 ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و11,7 مليونا ما يزالون بحاجة إلى شكل واحد على الأقل من أشكال المساعدة الإنسانية». ووفقا للبيان، فقد «سلط التقرير الضوء على تداعيات الصراع على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتحول الجذري في جميع نواحي حياة المجتمع السوري». وأشار البيان إلى أن حوالي ثلاثة ملايين طفل داخل سورية فوتوا المدرسة خلال العام الدراسي 2017/2018، ولفت إلى أن «حجم الخسائر في التنمية البشرية في مجالي التعليم والصحة تبدو كارثية، ولا يمكن معالجتها مما سبب معاناة على نحو خاص لجيل السوريين الذين بلغوا سن الرشد في وقت النزاع».

في سياق متصل، وثق «مركز مراقبة النزوح الداخلي بسويسرا (IDMC)»، نحو 15 مليون حالة نزوح داخلي جديدة في أكثر من 120 دولة حول العالم، في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي.

وجاء تقرير للمركز نقلته صحيفة «غارديان» وقناة «الحرة» الأميركية، أن النزاع والعنف لاسيما في سورية والكونغو الديموقراطية وبوركينا فاسو، تسبب بنزوح 4,8 ملايين شخص، بزيادة مليون عن النصف الأول في عام 2019. وشدد التقرير أن عمليات قوات النظام في إدلب في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي تسببت في أكبر نزوح في البلاد منذ اندلاع الحرب في عام 2011، مسجلة حوالي 1,5 مليون حالة نزوح جديدة، بينما تم تسجيل 1,4 مليون نزوح إضافي في جمهورية الكونغو الديموقراطية و419 ألفا آخرين في بوركينا فاسو.

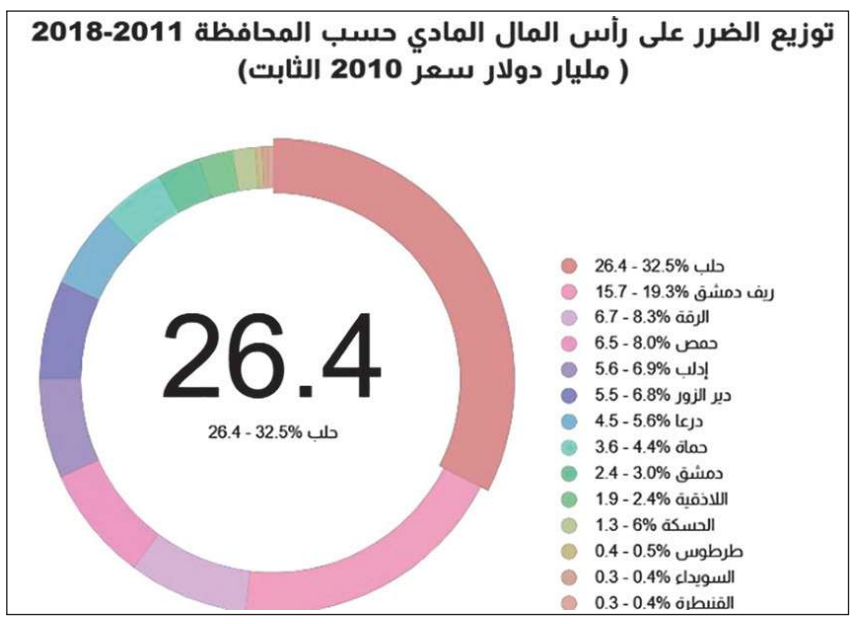

عرنوس يعد السوريين بشتاءٍ أكثر دفئاً

وكالات: وعد رئيس الوزراء السوري حسين عرنوس بانفراج أزمة المحروقات بحلول الشتاء المقبل. وفي تصريحات تناقلتها وسائل إعلام سورية ردا على مداخلات أعضاء «مجلس الشعب»، عزا عرنوس أزمة المحروقات التي تتفاقم في مناطق سيطرة النظام إلى «الحصار» المفروض على النظام. وقال: «شدد علينا الحصار هذه الفترة ولم نستطع خلال 20 يوما إدخال حتى ليتر واحد من البنزين وتم إفراغ السفن أكثر من مرة»، حسب وصفه.

مع ذلك، وعد رئيس الوزراء بأن «الشتاء سيكون أكثر أمنا في توفير المشتقات النفطية»، حسب تعبيره وهو ما أثار استياء لدى رواد مواقع التواصل، متسائلين عن كيفية حل الأزمة التي تفاقمت في الصيف فكيف في الشتاء حيث يزداد الطلب؟ لكن عرنوس ألمح في كلام مناقض إلى أن أزمة المحروقات سببها أعمال الصيانة في مصفاة بانياس ستعود للإقلاع في أول يوم من الشهر القادم.